

بيان
مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية
للشئون الديموقراطية و حقوق الإنسان و العمل
مايكل بوزنر
المنامة – البحرين
9 فبراير 2012

هذه هي زيارتي الرابعة للبحرين خلال الأشهر الأربعة عشر الماضية وأنا سعيد بفرصة وجودي هنا. إن مملكة البحرين شريك مهم للولايات المتحدة الأمريكية. ولدينا تحالف طويل الأمد قائم على أساس المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة. ان كلاً بلدينا يستفيدان من الاستقرار والازدهار هنا و من وجود مجتمع يستطيع من خلاله الناس المساهمة في العملية السياسية.

أثناء زيارتي للمنامة والتي استغرقت ثلاثة أيام التقى بعدد من كبار المسؤولين من بينهم سمو ولي العهد ووزراء العدل والداخلية والخارجية و حقوق الإنسان كما التقى بالنائب العام و رئيس مجلس الشورى. كذلك التقى بعددٍ من المحامين والصحفيين والكادر الطبي و نشطاء في حقوق الإنسان و عددٍ من أعضاء الجمعيات السياسية من ضمنهم المعارضة.

لقد تركز نقاشاتي على تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لقصصي الحقائق. و كما قالت حكومتي من قبل فإنها مفخرة كبيرة لجلالة الملك انه بادر بإنشاء اللجنة البحرينية المستقلة لقصصي الحقائق و قبل توصياتها و شكل لجنة وطنية لتنسيق تنفيذ تلك التوصيات. انه حفاظاً امر جدير بالثناء أن تدعوا و تشارك أي حكومة في تحقيق مستقل لسجل حقوق الإنسان فيها.

اتخذت حكومة البحرين عدد من الخطوات الهامة باتجاه الاصلاحات المؤسساتية طويلة الأمد التي حددتها التقرير مثل ازالة سلطة الاعتقال من جهاز الأمن الوطني ومشروع قانون يتعلق بالتحقيق مع و مقاضاة متسببي التعذيب و مسودة لقواعد السلوك للشرطة تتفق مع أفضل الممارسات الدولية. كما أن الحكومة سمحت للجنة الدولية للصلب الأحمر بزيارة السجون. و قد بدأت الحكومة في إعادة بناء دور العبادة و جلت فريق من الخبراء لتقديم المشورة بشأن الشرطة و الاصلاحات القانونية. هذه كلها مؤشرات على التزام الحكومة بمعالجة الأسباب الكامنة وراء العنف الذي حدث العام الماضي.

و مع ذلك، هناك حاجة للقيام بالمزيد في عدد من النواحي. أولاً، هناك المئات من القضايا الجنائية تتبع من الأحداث التي شهدتها شهر فبراير و مارس من بينها عدد كبير من القضايا التي لا يزال الأشخاص فيها رهن الاعتقال. لقد أوصى تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لقصصي الحقائق الحكومة باسقاط التهم ضد كل الأشخاص المتهمون بجرائم تتطوي على التعبير السياسي. على الحكومة أن تمتثل امتثالاً كاملاً لهذه التوصية. و أيضاً في نفس المجال لا تزال الحكومة مستمرة في مقاضاة 20 من المهنيين الطبيين. وعلى

الرغم من أننا غير مطلعين على كل الأدلة في هذه القضية أوقضايا الأخرى إلا أننا أقر حنا النظر إلى بدائل أخرى غير المقاضة الجنائية في قضايا الأطباء.

ثانياً، في حين أن وزارة الداخلية تتخذ خطوات لتعزيز مهنية الشرطة إلا أنها تحتاج لبذل المزيد من الجهد. والعنف المتتصاعد في الشوارع يشير إلى الحاجة لاتخاذ خطوات لبدأ اندماج قوات الشرطة كما ذكرت توصيات تقرير اللجنة المستقلة لقصي الحقائق، لتمكن البحرين من بناء قوات شرطة تعكس تنويع المجتمعات التي تخدمها.

ثالثاً، فيما يتعلق بموضوع العمال المفصليين، نحث الحكومة والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين والقطاع الخاص من خلال اللجنة الثلاثية للاستمرار في التوضيح والتحقق من عمليات الفصل وإعادة المفصليين في مناصبهم أو مناصب مماثلة.

وأخيراً، ندعو الحكومة لمواصلة محاكمة المسؤولين المتورطين في الانتهاكات التي ذكرت في تقرير اللجنة المستقلة لقصي الحقائق.

إن الولايات المتحدة تنظر إلى تقرير اللجنة المستقلة لقصي الحقائق وما يتبعه على أنه خطوة جريئة من قبل الحكومة للبدء ببناء الثقة مع الشعب البحريني. إن تنفيذ هذه التوصيات ليست مهمة سهلة ونحن نشيد بالجهود المبذولة لحد الآن لتحقيق أهداف عملية اللجنة المستقلة لقصي الحقائق. وفي النهاية الهدف من اللجنة المستقلة لقصي الحقائق وتنفيذ توصياتها هو خلق طريق نحو حوار سياسي حقيقي ومصالحة وطنية.

في الأيام التي تسبق 14 فبراير ندعو جميع المواطنين البحرينيين لنبذ العنف. ونحث الحكومة كذلك للسماح للمظاهرات السلمية وحق جميع المواطنين في التعبير عن آرائهم السياسية.

نحن ندين أعمال العنف في الشوارع والتي تصاعدت في الأشهر الأخيرة وشملت اعتداءات على الشرطة بالرجاجات الحارقة (المولوتوف) واسياخ حديد وغيرها من الأدوات التي تلحق الضرر. مثل هذا العنف يقوض السلامة العامة ويزيد في انقسام المجتمع.

في نفس الوقت، مازلنا نتلقى أخبار موثوقة عن استخدام مفرط للقوة من قبل الشرطة بما في ذلك الاستخدام الكثيف وفي بعض الأحيان العشوائي لمسيلات الدموع. نحث السلطات البحرينية لضمان الامتثال للمبادئ الدولية للضرورة والتناسب.

الثلاثاء المقبل سيشكل الذكرى الأولى للمظاهرات في البحرين. الأيام والأسابيع المحيطة بهذه الذكرى هي عبارة عن لحظة لجميع البحرينيين من جميع قطاعات المجتمع للعمل معاً لتجاوز آلام العام الماضي والبدء في خلق مستقبل أكثر سلاماً وأزدهاراً من خلال حوار حقيقي.

نجدد دعوتنا لجميع الأطراف بما في ذلك الحكومة والجمعيات السياسية وغيرهم للمشاركة في الحوار والتفاوض حيث يكون لجميع عناصر المجتمع صوت حقيقي. ويجب أن تتم هذه العملية بقيادة البحرينيين أنفسهم. ولن تكون العملية سهلة ولا يمكن أن تنجح إلا من خلال بناء قدر أكبر من الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة.

و كصديق قديم للبحرين تقف حكومتي على استعداد لدعمكم.